رأي القدس

الاردن و«حماس» والعلاقة المتوترة

■ فاجأت الحكومة الاردنية الكثيرين مرتين، الاولى عندما الغت الدعوة التي وجهتها الى الدكتور محمود الزهار وزير خارجية فلسطين، والثانية عندما اعلنت عن اكتشاف اسلحة حاولت حركة المقاومة الاسلامية «حماس» ادخالها الى الاردن من دولة مجاورة يعتقد انها سورية.

السيد معروف البخيت رئيس الوزراء قال ان حركة «حماس» حاولت «تخزين» هذه الأسلحة في الاردن، بينما ذهب السيد ناصر جودة الناطق باسم الحكومة الى ما هو أبعد من ذلك عندما كشف امس الأول عن مخطط للحركة يريد استهداف الاردن تمثل في تخزين الاسلحة ورصد اهداف اردنية.

اللافت ان الحكومة الاردنية، وعلى غير عادتها في مثل هذه الاكتشافات، لم تقدم اي معلومات تفصيلية عن نوعية هذه الاسلحة واحجامها، واماكن تخزينها، والاهداف المراد ضربها، كما انها لم تعرضها على الصحافيين لتثبيت اتهاماتها هذه بالصورة والوقائع الدقيقة.

فعندما تكتشف اجهزة الأمن في اي دولة وجود اسلحة غير شرعية، ومهربة لاسباب اجرامية، تبادر الى اجراء حملات اعتقال للافراد المتورطين، ولكن الحكومة الاردنية وحتى هذه اللحظة لم تعلن عن اي اعتقالات.

حركة «حماس» نفت ان تكون قد خططت لاستهداف الاردن، مثلما نفت اقدامها على ادخال اسلحة الى اراضيه، الأمر الذي يجعل الصورة اكثر ضبابية تجاه هذه المسألة.

العلاقات بين الاردن وحركة «حماس» لم تكن جيدة على الاطلاق، وشابها الكثير من التوتر طوال السنوات العشر الماضية، وكانت العاصمة الاردنية عمان من العواصم العربية القليلة التي لم يزرها وفد حركة «حماس» بقيادة رئيس مكتبها السياسي السيد خالد مشعل بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الأخيرة بصورة فاجأت الكثيرين.

تهريب حركة «حماس» اسلحة عبر الاردن ليس بالأمر المستبعد او المستغرب، فالاردن بلد مجاور للدولة العبرية والضفة الغربية على وجه التحديد. وحتى لو صحت الرواية الرسمية الاردنية فعلا حول اقدام «حماس» على هذه الخطوة، فان هذه الاسلحة لن تستخدم ضد اهداف اردنية، وانما ضد اهداف اسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة. فلم يحدث مطلقاً ان تعرض الاردن، وعلى مدى السنوات العشرين الماضية الي اي هجمات مصدرها فصائل فلسطينية مسلحة.

الغالبية الساحقة من العمليات الهجومية في الاردن، سواء تلك التي استهدفت افرادا، مثل الهجوم على الدبلوماسي الامريكي، او فنادق او مؤسسات حيوية، مثل الهجوم على بارجة امريكية في العقبة، كلها جرى تنفيذها من قبل عناصر تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بقيادة ابو مصعب الزرقاوي.

وربما يفيد التذكير بان حركة «حماس» وقبل عام من فوزها بالانتخابات الاخيرة، اعلنت التزامها بهدنة مع الدولة العبرية توقفت خلالها عن القيام بأي هجمات ضد اهداف اسرائيلية، سواء داخل الضفة او في العمق الاسرائيلي، ولذلك فان محاولتها تهريب اي اسلحة وفي هذا الوقت بالذات التي تواجه فيه الحصار، ومحاولات تفشيل حكومتها تبدو غريبة فعلا ومحل الكثير من علامات الاستفهام.

الأرجح ان الحكومة الاردنية، مثلها مثل الحكومة المصرية، لا تريد زيارة السيد الزهار لاراضيها، واستخدمت قضية تهريب الاسلحة هذه، سواء كانت صحيحة او مبالغا فيها، كذريعة لتأجيل هذه الزيارة او الغائها.

إسقاط حكومة فلسطينية اختارها الشعب ليس سقوطاً

د. بشير موسى نافع *

■ انطلقت المحاولات المحلية والدولية لإسقاط الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس حتى قبل ان يتسلم أعضاء الحكومة مهامهم. ولكن إجراءات الحصار والمقاطعة وتقويض السلطات تسارعت في شكل مفضوح خلال الأسابيع الأخيرة، وكأن الهدف ان لا تكمل الحكومة شهرين أو ثلاثة من التفويض الانتخابي والدستوري التي تتمتع به. في مناخ من الهجوم الديمقراطي الامريكي على المنطقة، ثمة مسعى امريكي وأوروبي سافر لإطاحة حكومة تسلمت مقاليد الحكم في واحدة من أكثر العمليات الانتخابية شفافية. هذا المسعى يضع على عاتق الحكومة الفلسطينية أعباء مضاعفة، ويفرض عليها اتباع نهجاً واضحاً وصلباً. ولكن حتى إن نجحت محاولات إسقاط الحكومة الفلسطينية، فلا يجب ان يصبح سقوطها مناسبة للتراجع وفقدان زمام المبادرة.

كانت الخطوة الأولى في محاولة إجهاض التفويض الانتخابي الذي حصلت عليه حماس رفض قيادات فتحاوية المشاركة في حكومة وحدة وطنية، بالرغم من ان هذه الحكومة كانت مطلباً شعبياً واضحاً، ومن ان ما بات يهدد الوضع الفلسطيني من الجانب الإسرائيلي يكاد يمثل نكبة جديدة بكل المقاييس. وقد جاء رفض فتح المشاركة في الحكومة مبرراً بخلافات جزئية حول البيان الحكومي، خلافات لا تقدم ولا تؤخر في عمل الحكومة ذاتها. وجاء هذا الرفض ليعكس أنانية بعض القيادات الفتحاوية، والشعور السائد في أوساطها بأن الشأن الفلسطيني هو حكر عليها، سواء أحسنت أو أساءت وأصلحت أو أفسدت. وما ان أوشكت الحكومة على تسلم مهامها، حتى بدأت التعيينات السياسية في هيئات المجلس التشريعي، وتعيينات أخرى على مستوى وكيل وزارة في دوائر السلطة المختلفة. وبالرغم من التصريحات التصالحية التي أطلقها الرئيس محمود عباس، فمن الصعب إعفاء الرئيس من المشاركة في مساعي إسقاط الحكومة الجديدة التي تخالفه وجهة النظر في مسار القضية الوطنية. إذ بغض النظر عن الجدل حول الصلاحيات الدستورية، لم تحمل القرارات الرئاسية المتعلقة بتعيين قائد لقوات الأمن ووضع المعابر الحدودية تحت إشراف مكتب الرئيس، والتي صدرت بدون أدنى قدر من التشاور مع رئيس الوزراء، سوى عمل يقصد به إضعاف الحكومة ودفعها إلى زاوية التهميش أو الصدام. وتبدو جولات الرئيس الخارجية، المتلاحقة منذ تولت الحكومة أعمالها، وكأن الرئيس غير معني بما يتعرض له الفلسطينيون من تجويع. وفي موازاة هذا التوجه الرئاسي، يخوض وكلاء الوزارات الفتحاويون، صراعاً يومياً مع الوزراء الجدد، يستدعي في بعض حالاته المسلحون، بهدف شل عمل الحكومة ومنعها من تنفيذ برنامجها الإصلاحي.

في الوقت نفسه، تزداد الضغوط الخارجية على الحكومة والشعب، وتحكم حالة من الحصار غير الأخلاقي ولا الإنساني. الإدارة الامريكية، التي لم تقم بإجراء واحد منذ ست سنوات لإحقاق الحق الفلسطيني، وتركت الرئيس عباس الذي طالما عملت لتوليه مقاليد الفلسطينيين في العراء، توقف كافة اتصالاتها بالحكومة الفلسطينية وتقطع كافة مساعداتها للسلطة. وبالرغم من ان الأوروبيين حاولوا في البداية الحفاظ على مسافة فاصلة بينهم وبين السياسة الامريكية، فسرعان ما خضعوا هم أيضاً وأعلنوا اتباع سياسة متطابقة مع واشنطن. المأساة في الوضع الفلسطيني، سلطة وشعباً، ان أوسلو تركت الضفة والقطاع أسيرة تماماً للقرار الإسرائيلي، أمناً وأرضاً ومتطلبات معيشية. والمدهش ان الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، التي شكلتها وقادتها فتح، لم تبذل جهداً حقيقياً لفك الارتهان الفلسطيني للدولة العبرية أو لتحسين شروط الحياة اليومية للشعب. بل ان الحكومة السابقة تركت الخزينة الفلسطينية مدينة بعشرات الملايين من الدولارات، والسلطة بلا ميزانية تسير أمورها. وبالتطابق الواقع بين الإسرائيليين والامريكيين والأوروبيين لا تعجز الحكومة عن دفع رواتب موظفي السلطة وحسب، بل ان أهالي الضفة والقطاع يمكن أن يتعرضوا للتجويع فعلاً. هذا فيما تدك المدفعية والطائرات الإسرائيلية قطاع غزة بمئات القذائف يومياً، في محاولة لإظهار حكومة الفصيل الفلسطيني المقاوم غير قادرة على الدفاع عن شعبها أو الرد على الاعتداء.

بيد ان الحكومة الفلسطينية لا يمكن إسقاطها حتى بهذا المثلث من الحصار والتهديد؛ فبدون تواطؤ عربي يظل مشروع إطاحة الحكومة صعباً إلى حد كبير. والحقيقة أن ليس من مشروع تدخل أجنبي في شؤون المنطقة، عسكرياً كان أو سياسياً، أمكن إنجازه بدون تعاون عربي فعال، من حرب الخليج الأولى إلى غزو العراق واحتلاله إلى حصار الرئيس عرفات ثم اغتياله. وقد كان قرار القمة العربية بتقديم مساعدة شهرية للسلطة الفلسطينية لا تتعدى الخمسين مليون دولار، مؤشراً كافياً على ضعف العزيمة العربية في هذا المجال، بالرغم من أن مداخيل عدد كبير من الدول العربية قد تضاعفت خلال العام الماضي بفعل الارتفاع الكبير في أسعار النفط. ولكن الأسوأ أنه حتى هذا المستوى من العون لا يتوقع وصوله للفلسطينيين قريباً؛ أو ان وصوله سيتأخر زمناً طويلاً، ربما حتى يتم إسقاط الحكومة. ليس ثمة دولة عربية رئيسة دعت رئيس الوزراء الفلسطيني أو وزير خارجيته لزيارتها؛ وبخلاف الأمين العام للجامعة العربية، ليس ثمة مسؤول عربي رسمي واحد تحرك في عمل فعلي لتخفيف عبء المقاطعة والحصار والتهديد الذي يتعرض له الفلسطينيون وحكومتهم. إن استمر الموقف العربي على ما هو عليه، فلن يحتاج أحد إعلان نوايا من الدول العربية تجاه الحكومة الفلسطينية.

حصار ومقاطعة خارجية وتهميش داخلي وتواطؤ عربي: هذه هي المعادلة التي يراد للحكومة الفلسطينية مواجهتها، بحيث تتحول إلى حكومة بلا فعالية وبأقل قدر ممكن من السلطات، تحمل في الوقت نفسه مسؤولية التدهور المتزايد في الأوضاع الحياتية والمعيشية والأمنية. ولكن هذا المصير ليس حتمياً. ولمواجهة هذا الوضع الثقيل، على الحكومة الفلسطينية أن ترد بعدد من المواقف والسياسات الضرورية.

على الحكومة الفلسطينية، أولاً، ومهما كانت التكاليف والنتائج ان لا تتراجع عن مواقفها المبدئية المتعلقة بالقضية الوطنية. إن كان ثمن البقاء في الحكم وكسر الحصار والمقاطعة هو ان تعود الحكومة الحالية إلى تبني السياسات التي تبنتها الحكومات السابقة، فمن الأفضل التخلي عن الحكم لصالح المفاوضين الأشاوس من الحكومات السابقة التي أوصلت القضية الوطنية إلى ما وصلت إليه. لقد اختار الفلسطينيون هذه الحكومة بناء على برنامج وموقف معلن من مسائل الاعتراف والتفاوض والتسوية، واختارها من بين عدد من البرامج والسياسات وفي ضوء تجربة طويلة للعملية السياسية تمتد منذ منتصف التسعينات. ومهما كانت الصعوبات التي تمر بها الحكومة الحالية والمصير الذي ينتظرها، فأولويات الشعب الفلسطيني ما تزال تتعلق بالتحرر الوطني والتحرر من الاحتلال لا تلك المتعلقة بالرواتب والبطالة، مع أهمية هذه الأخيرة.

وعلى الحكومة الفلسطينية، ثانياً، ان تتحدث مع شعبها وان تتوجه إلى الشعوب العربية والإسلامية بصراحة وشفافية في كل ما يخص الوضع الفلسطيني الداخلي والموقف العربي والإسلامي من المسألة الفلسطينية. على الفلسطينيين ان يعوا، بوضوح ومنهجية وليس بوسائل تسريب المعلومات للصحف ووسائل الإعلام، حجم الفساد والتخريب الذي مارسته الحكومات السابقة ومسؤولوها. ولا ينبغي ان يعتبر هذا إدانة لفتح بأي حال من الأحوال، (ففتح لا تزال قوة وطنية مقاومة) بل إدانة لفئة حاكمة تصرفت على ان السلطة مزرعة خاصة وأبدية لها. ولأن هذه الحكومة هي حكومة تقودها حماس، ولحماس علاقات عربية وإسلامية شتى، فقد تجد الحكومة الفلسطينية حرجاً في كشف حقائق الموقف العربي والإسلامي من الوضع الفلسطيني. المسألة التي لا ينبغي نسيانها قط، والتي ينبغي ان تدركها الشعوب العربية والإسلامية كافة، ان الدول العربية والإسلامية قادرة على تقديم الدعم اللازم للفلسطينيين وعلى كسر إجراءات المقاطعة والحصار الأورو ـ امريكية، وبتكلفة بسيطة نسبياً. إن سقطت هذه الحكومة وأجبر الفلسطينيون على العودة الى الوضع السابق، من خراب داخلي وتعنت إسرائيلي وفشل تفاوضي، فستكون المسؤولية في أغلبها مسؤولية الدول العربية والإسلامية. وهذا ما ينبغي ان يقال بوضوح وبدون مواربة.

أما الموقف الأهم على الإطلاق فيتعلق بحقيقة ما ينتظر الفلسطينيين في وطنهم جراء المخططات الإسرائيلية، وما ينبغي عليهم القيام به لمواجهة هذه المخططات. فقد أصبح واضحاً بعد فوز أولمرت وحلفائه في الانتخابات الإسرائيلية ان الحكومة القادمة للدولة العبرية ستنفذ مشروع الفصل الأحادي في الضفة الغربية. كما أصبح واضحاً ان هذا المشروع يتلقى دعماً امريكياً وبريطانياً، على الأقل، وان الدول الأوروبية الرئيسية الأخرى ستقف منه موقف اللامبالاة. سيؤدي هذا المشروع، كما لاحظ عدد من المراقبين العرب والإسرائيليين على السواء، إلى تمزيق عرى الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية، إلى السيطرة الإسرائيلية الكاملة على أجزاء واسعة من الضفة (بما في ذلك منطقة الأغوار) سواء بضم التجمعات الاستيطانية الكبرى أو بما اقتطعه الجدار الفاصل، وإلى السيطرة الكاملة على القدس. لمواجهة هذا المخطط ينبغي إعادة بناء التحرك الوطني الفلسطيني لخوض نضال طويل من أجل مستقبل الضفة والقدس، وهو نضال قد يمتد لسنوات طوال. وبالنظر إلى سياسات أبي مازن المعلنة، وإلى النهج الذي تبنته الحكومات الفلسطينية السابقة، فمن المشكوك فيه ان يكون الرئيس الفلسطيني ورجالات السلطة ومفاوضيها المعروفين مؤهلين للتعامل مع هذا التحدي الكبير الذي تواجهه القضية الوطنية. وهذا ما على الحكومة الفلسطينية الحالية ان توضحه للشعب، داخل وخارج الوطن الفلسطيني.

على الحكومة الفلسطينية ان تكشف للشعب الفلسطيني حجم المخاطر التي تحيق به، أن تحدد له أولويات المرحلة القادمة، وأن تؤكد عزمها قيادة النضال من أجل الضفة والقدس بكل الوسائل الملائمة ومهما كانت التكاليف. الفلسطينيون وحدهم من يقرر إن كان في المخزون الوطني في هذه المرحلة من عزيمة وصبر كافيين لمواجهة مخططات أولمرت وحكومته، ولتذكير العالم بأن الصراع على فلسطين لن ينتهي بمكافأة المعتدي وتقويض وجود المعتدى عليه. عندها سيكون بقاء الحكومة وسقوطها سواء. فإن استطاعت الحكومة الاستمرار فستقود الشعب في نضاله من مقاعد الحكم والشارع، وإن لم تستطع فستقوده من الشارع وتجعل الحكومة القادمة رهينة للأكثرية البرلمانية.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

عيد الجلاء: تحية إلى الجولان وأسراه

ميشيل كيلو *

■ تذكر مناسبة الجلاء، التي تحولت إلى روتين يتكرر كل عام، بأمر واحد رئيسي هو: المسألة الوطنية وأبعادها الداخلية والخارجية، وبفكرة واحدة رئيسية هي أنها كان يجب أن تكون مسألة السياسة السورية المركزية، التي يتم انطلاقا منها إنتاج الحياة العامة بما فيها من أفكار ومواقف ومصالح، رسمية وشعبية، ويتوقف على الرغبة في حلها لصالح الوطن كل أمر آخر، وترتبط بها مهام السلطة والدولة والمجتمع، والتربية التي يتلقاها المواطنون، وأشكال التفاعل التي تقوم بينهم ومع الجهات التي تمثلهم، أحزابا ونقابات وسلطات.

لكن الجلاء يعتبر، في العقل السياسي السائد، مناسبة من الماضي تذكر بما حدث فيه مرة كل عام، فليس لها أي حضور تفاعلي مع الراهن، باستثناء تلك الاحتفالات والمهرجانات والمناسبات الخطابية، التي تقام لساعات قليلة هنا وهناك، ثم يطويها النسيان طيلة عام كامل، كأن البلاد ليس عندها مسألة وطنية، أو كأن الجولان ليس محتلا منذ حوالي أربعين عاما هي ثلثا تاريخ سورية المستقلة، أو كأن الدولة ليست منقوصة أو منتهكة السيادة، وفق أي معيار قانوني ووطني وعقلاني، ما دامت عاجزة عن ممارسة شرعيتها على جزء من أرضها الوطنية، وعاجزة عن استعادته سلما أو حربا، بعد أن تحول إلى قضية ـ فرعية ـ من قضايا السياسة، ودخل في ملابسات تضعه تحت عناوين كثيرة ليست ذات أهمية مركزية، وصار مجرد الحديث عنه مؤجلا للمناسبات، في غير علاقة السلطة بالداخل السوري، حيث تحريره مسألة تتوقف على عدم وجود معارضة أو اعتراض، باعتبار أن العدو القوي لن تقهره سورية منقسمة على ذاتها بسبب المعارضة، يضعف وحدتها ويشتت تركيزها ما يصدر هنا وهناك من نقد أو اعتراض، ويرفع من مطالبات بالحريات والإصلاح . هل من حاجة إلى القول إن ثمة هنا مفارقة غريبة: ذلك أنه في الوقت تلاشت فيه المسألة الوطنية نحو الخارج، نجد أنها تضخمت كثيرا، ولكن كمسألة سلطوية في الداخل، سلاحها الأقوى خطاب رسمي يكرر دون ملل ـ ودون قدرة على الإقناع ـ أننا في مرحلة تحرر وطني تجعل التفاف جميع القوى حول السلطة قضية مقدسة، وتجعل من الخيانة ـ أو الضلال ـ إربا ما من بيدهم الأمر والنهي من خلال طرح مسائل ـ قد تكون مهمة ومحقة ـ في وقت غير ملائم، يعني قبول السلطة بها تأجل التحرير وإدخال البلد في متاهات تخدم العدو المحتل والمتربص!

بسبب هذه المفارقة، التي حولت مسألة مركزية إلى قضية داخلية من طبيعة محض سلطوية، ابتعدت المسألة الوطنية عن الوعي العام، وغابت وراء ألف مشكلة ومشكلة، وازدادت ضبابية وغموضا، وصارت رهنا بأوضاع دولية تارة، وعلاقات عربية طورا، ألقيت مسؤولية الآثار السلبية، التي تترتب على العجز عن حلها، على هذه الجهة أو تلك، دون بينة أو دليل. بل إنه مر حين من الدهر كان ممنوعا فيه حديث السوريين عن الجولان، لأن حديثهم عنه كأرض محتلة كان يسيء إلى أجواء تضج بأحاديث انتصارات القيادة في كل ميدان وصعيد. لذا، لم يبق له مكان على ألسنة بنات وأبناء الشعب، وسياسات السلطة، وأدخل موضوعه، الشديد الوضوح، في تعقيدات غامضة، نأت به أكثر فأكثر عن الوعي الوطني والعام، خاصة بعد فصل القوات عام 1974، الذي حوله إلى جزء بعيد وهامشي من الوطن، وربط مصيره بألف مجهول ومجهول، ففقد نهائيا مكانته وصفته كمسألة مركزية للدولة والمجتمع في سورية ـ وصفه أحد المسؤولين في حديث مع الكتاب بجملة «ها الكام صخرة»، منه تبدأ السياسات والمصالح، وبمعياره تقاس، وإلى تحريره تؤول»

أين نحن من الجلاء، جلاء الصهاينة عن أرض الوطن، وليس جلاء الفرنسيين عن أرض سورية، الذي حققه آباؤنا وأجدادنا بغالي التضحيات، بعد أن جعلوا منه هدفا لهم لا يعلو عليه هدف، وكرسوا حياتهم لتحقيقه، وعملوا من أجله واستشهدوا في سبيله، واتحدوا وتآلفوا وتعاضدوا وتضامنوا، لعلمهم أن بلوغه رهن بوحدتهم وتآلفهم وتعاضدهم وتضامنهم، وأنه لا يجوز أن يغيب وراء أي قصد أو هدف غيره، وأن تحقيقه يتطلب جهدا يتخطى أي حزب وأية سلطة، لن ينجزه غير مجتمع حر لمواطنين أحرار، لحرية وطنه معنى وجودي بالنسبة إليه، لأنه لا معركة بلا حرية ولا حرية بلا كرامة. عندما أيقن المحتل الأجنبي أن سورية بلغت هذا الطور، حمل عصاه ورحل، دون أن يلتفت كثيرا إلى الخلف.

واليوم، وسياساتنا لا تعتبر تحرير الجولان قضية ترى بدلالتها قضاياها الأخرى جميعها، في الداخل والخارج، وتعتقد أن تحريره ليس أمرا ملحا يستحق أن تخاطر من أجله بما في يديها، وتواجه مشكلة حقيقية هي أنها لا تستطيع العودة إلى لغة السلاح بعد أن أخفقت في لغة المفاوضات، مثلما لا تستطيع العودة إلى لغة المفاوضات لأن توازنات القوى لا تسمح لها بالعودة إلى لغة السلاح، فإن البلد يجد نفسه أمام خيارات صفرية، مع أن لدى شعبه من القدرات والطاقات ما يمكنه من خوض أي نزال، وقهر أي عدو، إذا ما توفرت الشروط التي أقامها إبان معركة الجلاء الأول، وتتلخص في نقطتين جوهريتين: الحرية والعدالة، المواطنة والمشاركة.

هذا التشابك بين المسألة الوطنية، التي تحولت إلى مسألة خارجية أو برانية، وبين المسائل الداخلية، جعل الجولان حاضرا في المناسبات، دون أن يترتب على حضوره أية فاعلية داخلية حقيقية من شأنها أن تجعل تحريره ممكنا، وحوله من رافعة كان يمكن أن تستنهض الوطن إلى مشكلة تشحنه بالعجز والضعف، وتدفعه إلى مزيد منهما. بينما أيقن العدو أنه مكان لا يستطيع أصحابه إرغامه على مغادرتها، مع أنه موقع أمني واستراتيجي خطير الأهمية بالنسبة إلى مصيره ومصير سورية، مكنه من امتصاص حيوية وزخم بلد كان يتحداه ويذكره بهشاشة مشروعه ووجوده، ومن ترويض شعبه ودولته، ومنحه القدرة على التدخل في أي وقت لتحديد مصيره وتحديد شؤونه، فهو، إذن، درة عليه التمسك بها، خاصة وانه لا يواجه ما أو من يزعجه بسببها!

ليس الجولان، كمركز للقضية الوطنية السورية، وراءنا، إنه أمامنا بكل معنى الكلمة، وسيبقى أمامنا إلى أن نستعيده: جزءا غاليا وعزيزا من الوطن، الذي فقد باحتلاله سيادته وكرامته، وسيسترد بتحريره دوره وتوازنه وعروبته وثقته بنفسه وقدرته على التقدم وتحدي الأخطار!

* كاتب وسياسي من سورية

المراجعة الشجاعة

محمد كريشان

■ العملية الأخيرة في تل أبيب وبعد أكثر من أربعة أشهر عن آخر تفجير مماثل في نتانيا قد يعيد النقاش من جديد حول هذا النوع من العمليات الذي يصفه البعض تمجيدا بالاستشهادية والبعض الآخر انتقادا بالانتحارية مع إضافة صفة الإرهاب عليها دائما من قبل إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا وغيرهم بالتأكيد.

سئل مرة الشاعر الكبير محمود درويش عن هذه العمليات فقال ما معناه إنه لا يعطي لنفسه السلطة الأخلاقية ليقول لمن قرر أن يفدي وطنه وقضيته بروحه كيف كان عليه أن يتصرف. مثل هذا الجواب رائع في إنسانيته ونزاهته بلا جدال ولكن يفترض فيه في المقابل أيضا ألا يصادر حق من يريد أن يبدي رأيا في هذا النوع تحديدا من العمل المسلح مع مراعاة ألا يقوده ذلك، بأي حال من الأحوال، إلى أي تسخيف أو إدانة مطلقة لا تحترم المدى الذي يمكن أن يصل إليه شعب يرزح تحت الاحتلال في التعبير عن مدى القهر والظلم الذي راكمه لعقود طويلة وعرضه في حليب أمه ويراه رأي العين صباحا مساء .

المسألة، كما أراها، لا تتصل بمدى مبدئية أو مشروعية هذا النوع من العمليات مع أن البعض يطرحها أيضا من هذه الزاوية على أساس أن القيام بها ينزع من الفلسطينيين التفوق الأخلاقي الذي يميزهم عن الإسرائيليين في هذا الصراع المرير، إنما تتصل بحسابات الربح والخسارة في سياق خيار المقاومة وليس في أي سياق غيره. الحسابات في أية مواجهة عسكرية أو شبه عسكرية ركن أساسي في تحديد الخيارات فبناء عليها يتم التخلي عن هذه الوسيلة أو تلك وتبني وسيلة مغايرة دون أن يعني ذلك التخلي بالضرورة إدانة لتلك الوسيلة بل هي تقديرات وتقويمات تقدم هذا وتؤخر ذاك أو حتى تلغيه لمجموعة أسباب محددة رجحت الحسم في هذا التوجه.

من هنا ومن هنا فقط فليقدم القائمون على هذا النوع من العمليات، وليس أحدا غيرهم، بجردة حساب جريئة وصادقة مع أنفسهم ليقدروا في ضوء ما ترتب على كل هذه العمليات طوال السنوات الماضية من نتائج ليس فقط على الصعيد السياسي الدولي بل وبالأساس على صعيد حياة وأمان ومعيشة الفلسطينيين أنفسهم، ففي منطق المواجهات مع أي عدو هناك كر وفر وتنويع في وسائل التصدي أو الهجوم وكل ذلك يتغير وفق تقويمات ونتائج عملية على الأرض وليس تنظيرات معلقة في الهواء فقد تكون أي وسيلة هي من أروع ما يكون ولكن إذا كانت المحصلة كارثية فهل من الحصافة أن تتمسك بها وتعاند؟!!

كثيرون على الساحة الدولية أبدوا تفهما بدرجة أو بأخرى مع هذه العمليات وبعضهم هوجم بضراوة واضطر للتوضيح أو التراجع من أمثال زوجة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، بل إن بعض من زار الضفة الغربية وغزة ورأى بنفسه سياسات الإذلال اليومية على الحواجز والمداهمات وهدم البيوت يستغرب كيف لم يتحول كل الفلسطينيين إلى حملة أحزمة ناسفة يفجرون بها من شدة غيظهم وقهرهم أي مكان وهو ما حاول تصويره ببراعة مثلا فيلم «الجنة الآن» الذي حاربته إسرائيل والدوائر المؤيدة له على أساس أنه يجمل قبح مثل هذه الأعمال ويختلق لها الأعذار.

الاعتبار الأخلاقي الذي تحدث عنه محمود درويش هو ذاته الذي يدفعنا للطلب ممن يقف وراء هذه العمليات، وليس من غيرهم، أن يراجعوا حساباتهم فمن قرر أن يفدي وطنه وشعبه بالروح، وهي أغلى ما نملك، لن يستكثر بالتأكيد على شعبه وقفة قصيرة مع النفس يفكر فيها أين استفاد الفلسطينيون من هذه العمليات وأين زادت من محنتهم التي أراد الفدائي أن يضع لها حدا .

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364